وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية الحقوق

فرقة البحث التكويني PRFU حول:

"المخاطر المضمونة في تشريع الضمان الاجتماعي"

وبالشراكة مع:

مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST

والغرفة الجهوية للمترجمين التراجمة الرسميين/ناحية الوسط

وبالتنسيق مع:

مخبر العقود وقانون الأعمال

تنظم:

بمناسبة اليوم الوطني للطالب يوم 19 ماي

ندوة وطنية تكوينية موجهة إلى

طلبة الليسانس/الماستر/ الدكتوراه LMD

بعنوان

منهجية الترجمة القانونية

وإشكالات استخدام اللغات الأجنبية في الدراسات القانونية

يوم الخميس 18 ماي 2023

الرئيس الشرفي للدورة: أ.د بوراس أحمد رئيس جامعة قسنطينة 1

المدير الشرفي للدورة: د.قموح مولود عميد كلية الحقوق

رئيسة الدورة التكوينية: د.لعباني وفاء

رئاسة لجنة التنسيق: د. بهلول سمية جامعة سطيف 1 / د. خروفة غانية جامعة قسنطينة 1

رئاسة اللجنة التنظيمية: سريكت لبنى/ بوحملة نذير

لجنة التنسيق التقني والإعلام الآلي: الأستاذ/علواش مهدي / السيد/ سفيان مفرج

وبحضور

رئيس المجلس العلمي للكلية: أ.د بلعابد سامي

نائب العميد المكلف بالتكوين في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والعلاقات الخارجية: د.ريكلي الصديق

رئيسة لجنة التكوين في الدكتوراه: د. بن يسعد عذراء

رئاسة لجنة التكوين في الماستر: د.زهوين ميسون / د.بوحلايس إلهام/ د. كلو هشام/ د.بن كرور ليلى/

د. خوجة سعاد/د.بوحوش هشام

إشكالية الدورة

إن الترجمة القانونية هي قبل كل شيء ترجمة بين لغتين قانونيتين تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين و تعتبر من أصعب أنواع الترجمة بشهادة العديد من أهل الاختصاص، فهي عملية تتطلب أن يتوفر في من يقوم بها ليس فقط معرفة في المجال اللغوي و إنما أيضا في الميدان القانوني أو على الأقل أن يكون لدى المترجم ثقافة قانونية حتى يتمكن من إنتاج ترجمة صحيحة ودقيقة.

وعادة ما تنصب الترجمة القانونية على النصوص والمستندات والوثائق والتشريعات ذات المواضيع القانونية مثل العقود أو الصكوك أو الأحكام، فيتمثل الهدف من ترجمتها إيجاد صيغة ملائمة وبديلة ومطابقة للنص الأصلي نصا وموضوعا، أي ترجمة قانونية رسمية تقوم مقام المستند الأصلي، مما يطرح عدة إشكالات تتعلق بترجمة الوثائق القضائية.

وباعتبار أن وسائل التكنولوجيا الحديثة قد تدخلت في جميع المجالات ومنها الترجمة بصفة عامة والترجمة القانونية على وجه الخصوص، فإن الصعوبات والمشاكل الناجمة عن ما يدعى بالترجمة الآلية « La traduction automate » عديدة، لاسيما تلك التي تواجه الباحث القانوني عند ترجمة ملخصات المقالات العلمية من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية: الإنجليزية والفرنسية والتي أضحت سببا من أسباب رفض هذه المقالات عند ترجمتها ترجمة آلية غير صحيحة.

وباعتبار أن إدراج اللغات الأجنبية ونخص بالذكر "اللغة الإنجليزية" في التعليم العالي ومنها الدراسات القانونية أصبحت ضرورة لمواكبة الدول في مجال البحث العلمي،فهناتطرح كيفية و آلية إستعمال اللغات الأجنبية في الدراسات القانونية والصعوبات التي تتعلق بالمصطلحات القانونية في مختلف الأنظمةالسياسية.

عليه نطرح في هذه الدورة الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي الأساليب والميكانيزمات العلمية التي تمكننا من القيام بترجمة قانونية صحيحة وكيف نتمكن من إستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى هذه الغاية؟ وماهي الصعوبات التي تواجه كل من المترجم، الباحث القانوني و رجال القانون في ترجمة المصطلحات والوثائق القضائية؟

أهداف الدورة

تسعى هذه الدورة إلى:

- رفع الغموض واللبس عن أساليب الترجمة القانونية والمنهجية المتبعة في ذلك.
- تحديد الآليات والصعوبات الناجمة عن إستخدام اللغات الأحنبية في الدراسات القانونية.
- طرح المشاكل وإقتراح الحلول للتوصل إلى ترجمة قانونية موحدة وصحيحة للوثائق القضائية.
- وضع حلول للمشاكل الناجمة عن الترجمة الآلية والتوصل إلى وفاق حول أرضيات البحث الموثوقة المتعلقة بالترجمة القانونية.
- السعي إلى وضع قاموس في الترجمة القانونية (العربية/الفرنسية/الإنجليزية) بأخذ بعين الإعتبار جميع التخصصات القانونية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية للبلد.

المحاور

المحور الأول: أساسيات الترجمة القانونية.

- التعريف بالترجمة القانونية.
- ضوابط وأساليب الترجمة القانونية.

المحور الثاني: إشكالات استخدام اللغات الأجنبية في الترجمة القانونية.

- من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية (الخلفية التاريخية للنصوص القانونية)
- من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

المحور الثالث: استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة (NTIC) في الترجمة القانونية.

- الترجمة الآلية (la traduction automate) : الصعوبات، المشاكل والحلول المقترحة.
- قواميس الترجمة القانونية.

المحور الرابع: خصوصية الترجمة القانونية والإدارية للوثائق القضائية والإشكالات العملية المرتبطة بها.

المحور الخامس: إدراج اللغة الإنجليزية في التعليم العالي في الدراسات القانونية.

-الآليات والطرق المقترحة.

-الصعوبات والحلول.